الـربـيـع الـعـربـي و(الـفـوضـى الخـلاقـة)!

منذ اندلاع "الربيع العربي" بسبب وصول التناقضات إلى أقصاها بين الحكم و الشعب، وصارت تهدد بانفجارات تخيف الاحتكارات الغربية و حلفاءها الستراتيجيين في المنطقة من نشوء حركات أكثر راديكالية مما هو موجود على مسرح الاحداث، قد ترفض التعايش و التشارك مع الغرب بشروطه المفروضة . . بعد دكتاتوريات استئصلت و حاولت استئصال أية شخصية أو قوة يمكن أن تتبلور حولها معارضات جادة، بالحديد و النار و بشعارات (الحزب الحاكم الأوحد) و (القائد الضرورة)... و فيما تثار أنواع الاجتهادات و التساؤلات عن حركات الربيع العربي الشعبية السلمية و كيفية وأسباب اندلاعها ومآلها، وتتضح تدريجياً معالم حدود مرونة مواقف الاحتكارات العالمية الغربية من التغيير و مخاوفها على مصالحها . .

د. مهندالبراك★

تدلل الأزمات الشعبية المهددة التي يواجهها نظام ولاية الفقيه في إيران ، و التصاعد المتسارع للحركة الشعبية السورية في مواجهة الحليف الستراتيجي لولاية الفقيه في المنطقة، من جهة ، وتواصل إسناد النظامين من التحالف الدولي العسكري النفطي الصيني . الروسي الذي بدأ بتقدير مراقبين فتح مرحلة جديدة في التطور العالمي، إثر لجوئه إلى استخدام الفيتو في مجلس الأمن لإيقاف قراره بحق نظام الأسد، الذي يصفه قسم بكونه و كأنه بداية لحرب باردة بين صقور عالم اليوم . . فيما يتوقع سياسيون و خبراء ذوو وزن دولي، اندلاع حرب عالمية ثالثة لإعادة اقتسام العالم (١)، من جهة أخرى .

في وقت يتصاعد فيه حذر الاحتكارات الغربية من صعود الصين الاقتصادي الطاغي الذي لا يمكن ترويضه بحصار أو بستار مقاطعة حديدي، فالصين اليوم صارت هي التي تحلّ الأزمات المالية للولايات المتحدة و للاتحاد الأوروبي، و صارت قدرتها الاقتصادية و المالية تؤمن حاجاتها الهائلة للنفط، إضافة إلى ما تؤمنه لها الاحتياطات النفطية الروسية . و ما يؤمنه لها النفط الإيراني بمواقفها الأخيرة من أزمة التحالف الإيراني السوري . . . يسند ذلك المجمّع العسكري التكنيكي الروسي الذي يحاول الحفاظ على مواقعه في المنطقة و وجوده في البحر المتوسط . . و على ما تقدّم يرى محللون، أن ستراتيجية الاحتكارات الغربية في (الفوضى الخلاقة) في المنطقة باتخاذها مواقف مرنة بحدود، تجاه الحركات الشعبية الواسعة في دول المنطقة بسبب الفقر والقهر، و التي تفتقد بديلا منظّما ناضجا لإزاحة الدكتاتوريات التي تواجه من جانبها طريقاً مسدوداً قد يؤدي بها إلى التعاون و التنسيق مع أكثر المنظمات الإرهابية (الإسلامية) المواجهة للغرب في المنطقة(٢) و التي ابتدأت تهدد الغرب في داره منذ أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ،إذ يرى مراقبون ستراتيجيون أن (الفوضى الخلاقة) المصحوبة بإعلام نشيط في زمان تتوفر فيه السرعة غير المسبوقة لانتشار الخبر توفر مرحلة ضرورية للاحتكارات الغربية لإعادة تنظيم صفوفها و تنظيم القوى في المنطقة، عوضاً عن دكتاتوريات دموية مكروهة من شعوبها مستعدة للتعاون مع الشيطان لمواصلة حكمها، في ظروف صراع و إعادة اصطفاف القوى المذكورة آنفاً . . و بذلك يرى خبراء أن الاحتكارات الغربية أمنت لها . أو فتحت الباب لتأمين . مواردها المهددة في النفط و الطاقة و الأمن، مع البدائل الجديدة . .

فيما يرى آخرون أن الغرب رغم تحقيقه شيئا على ذلك الطريق، إلا أن حساباته واجهت وتواجه الكثير من القضايا التي تجبره على تغيير سلوكه في المنطقة ، حيث وظّفت ذلك القوى الإرهابية في المنطقة كمنظمة القاعدة و فلول صدام و الدكتاتوريات المنهارة . . و وظّفت ذلك الأقطاب الإقليمية الصاعدة الباحثة عن أسواق و استثمارات كإيران و تركيا و دول الخليج، من جهة ، و من جهة أخرى، وظفت ذلك القوى الشعبية بانطلاقتها الجديدة لتوفير بدائل ديمقراطية في شعوب غلب عليها الجهل واللجوء إلى الأديان و المقدّس كمنقذ من ظلم الدكتاتوريات التي دعمها الغرب و الشرق في عقوده الأخيرة . .

وكانت نتيجة (الفوضى الخلاقة) احتضان الغرب القوى الإسلامية غير العنفية أو التي أعلنت ابتعادها عن العنف ، التي يمكنه التفاهم معها بعد تجاربه الطويلة من العلاقات بينهما في مواجهة اليسار بفصائله و القوى الديمقراطية في عقود ماضية، بدعم من دول الخليج و تركيا. و يشبّه قسم ذلك التحوّل السريع للغرب، بموقفه من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ حين تبدّل من الدفاع عن الشاه إلى مصافحة الإمام الخميني، في نوفيل لاشاتو الفرنسية التي أعدها لاستقباله كقائد لثورة إسلامية تحافظ على حدود جديدة للمصالح، و واصلت الاحتكارات الغربية نشاطاتها في الجمهورية الإسلامية من مقراتها الجديدة بأسماء جديدة في جزيرة كيش الإيرانية، رغم شعارات (الموت لأميركا) . . في سابقة يمكنها أن تتكرر في إيران. و يرى حريصون، أنه برغم التطورات المتناقضة و مخاطر استبداد جديد، فقد تحققت نجاحات للحركات الشعبية بعد تغييبها و فتحت أمامها أبوابا كانت موصدة بإحكام، الأمر الذي يدعو القوى الوطنية الشعبية و خاصة الديمقراطية و الليبرالية، إلى توحيد صفوفها من اجل الدولة المدنية القائمة على مؤسسات دستورية، في مسيرة تدعو إلى تعميق ما تحقق و الدفاع عنه في صراع طويل ابتدأ مع ذات الأجهزة و الأنظمة الحاكمة التي سقط رؤسائها(٣)، و إلى الانتباه إلى أن ثورة الاتصالات والمعلومات تستفيد منها القوى المحافظة و الإرهابية أيضا، فيما تواصل الاحتكارات العالمية الغربية والأسيوية اعتمادها على الأجيال الجديدة غير المكشوف عنها من أجيال الإنترنيتات الأحدث و التي تتطوّر أنواعها و آلياتها بلا توقّف!!

★ ٢٠١٢/٢/١٩

١. راجع حديث هنري كيسينجر لصحيفة الدايلي سكايب أواخر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، تصريحات وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ قبل أيام لصحيفة الدايلي تيلغراف البريطانية
٢. راجع أنباء تقارب و تفاهم إيران مع القاعدة الإرهابية، التي تتناقلها وكالات الأنباء .
٣. تتواصل الأخبار عن عودة أفراد تلك الأجهزة إلى مواقعها السابقة في دول، فيما لم يمسّ التغيير أجهزة دول أخرى.

قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

موازنة مصفّحة

الندوة التي ضيّفتْ فيها "المدى" أمس الدكتور أحمد الجلبي لمناقشة موازنة هذه السنة التي صودق عليها مؤخراً، أوصلتْني إلى نتيجة مفادها أن إقرار الموازنة بهذا الشكل العجول لم يكنْ يراد منه سوى مكسب إعلاميّ ليس إلا. لم يقل الجلبي ذلك طبعاً، لكنّ حديثه عن تفاصيل هذه الموازنة كشف لي. أنا غير ذي الاختصاص. مكامن الهشاشة فيها.
من يستمع لحديث الجلبي يدرك أن كثيراً مما أقرّ في الموازنة غير واقعيّ ولا يمكن تطبيقه، كما أن هناك بعض الفقرات غير ناظرة إلى الدستور، وبالنتيجة فإن أكبر موازنة في تأريخ العراق قد تذهب كسابقاتها أدراج الرياح دون أن يلمس المواطن تغييراً ملحوظاً في عيشه أو مسكنه أو كرامته!
أسهب الدكتور الجلبي في الحديث عن عدم التصويت على المادة "٣٦"، معدّداً مثالب هذه الفقرة ومؤيداً عدم التصويت عليها، لكنّ هذا الرأي. على وجاهته. لا يشاركه فيه كثير من النوّاب، لا بل أن بعضهم كالسيّد النائب عزيز شريف المياحي عدّ عدم التصويت على هذه الفقرة ضربة قاضية للفقراء في العراق.
اللافت في الأمر أن النوّاب الذين أدمنوا الظهور على شاشات الفضائيات. وفحوى الكلام لم يزل للسيّد المياحي. أولئك الذين يتباكون على حال ذوي الدخل المحدود، رافعين شعارات نصرة المساكين هم أنفسهم الذين رفضوا التصويت على الفقرة ٣٦.
شيء أشبه ما يكون بالنفاق السياسيّ يحكم هؤلاء، قريبٌ منه ما جرى أثناء التصويت على شراء سيارات مصفّحة لأعضاء مجلس النوّاب، إذ أن بعضاً ممن صوّت على هذا القرار البطران، خرج على الملأ وأعلن استغرابه واندهاشه من التصويت عليه.
عمل الإعلام هنا ضروريّ وحاسم، ويبدو أن النوّاب اطمأنوا تماماً بعد أن روّضوا كائناتهم الإعلامية "خصوصاً الرسمية منها" فأصبحوا يلعبون لعبتهم براحة غير مسبوقة، لهم الحقّ في ذلك فالإعلام الرسميّ صامت تماماً عن السيارات المصفحة التي أتى إقرارها في خميس السيارات المفخخة التي جعلت بغداد مدينة منكوبة.
لا يمكن الجمع بين رأي هذا الإعلام ورأي صاحب اختصاص كالدكتور الجلبي الذي حذّر من البون الشاسع بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، أو رأي "رئيسة لجنة تطوير الأداء البرلمانيّ" السيّدة النائبة حنان الفتلاوي التي قالت صراحة: "إن إقرار موازنة العام الحالي مجرد دعاية انتخابية مبكّرة ستعود بنتائج وخيمة على المواطن الفقير بل على الدولة العراقية بعامة".
كم من موازنة "انفجارية" مرت على العراق في سنواته التسع الأخيرة، ولم نحصد منها سوى انفجارات السيارات المفخخة التي لا يسمع بها راكبو السيارات المصفّحة؟
هذه موازنة انفجارية هي الأكبر في تأريخ العراق. الله يستر!

كاريكاتير

■ عادل صبري

أرضـــــــ الأحـــــلام

فريدة النقاش

وجه المخرج داود عبدالسيد في فيلمه «أرض الأحلام» قبل ما يزيد على عشر سنوات نقدا لاذعا للمصريين المتطلعين للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الذين يبذلون أموالا وجهودا مضنية من أجل الوصول إلى «أرض الأحلام» إذ يكون بوسعهم أن يراكموا الثروات ويحققوا السعادة.
ولكن «داود عبدالسيد» حينذاك لم يصور شيئا في «أرض الأحلام» ولم يتناول الحياة الأمريكية من قريب أو بعيد، فبقي على المتفرج أن ينشط خياله ليصنع صورة الأحلام تلك أو يتخيلها على شاكلة الأفلام والمسلسلات الأمريكية التي طالما انبهر بها جمهور البلدان الفقيرة، وتطلع إليها كأمل بعيد المنال، بل أن هذه الأفلام والمسلسلات ظلت ولا تزال المثل الأعلى الأولى للمجتمع الاستهلاكي حيث وفرة البضائع والأموال والحرية.
وقد تشكلت لدينا هذه الصورة عن المجتمع الأمريكي لأن الغالبية العظمى من الأفلام والمسلسلات التليفزيونية التي تتوفر لنا مشاهدتها هي تلك الأفلام والمسلسلات الرائجة والتجارية ذات الطابع الفني الخفيف والاستهلاكي، ونادرا ما يجري عرض الأفلام أو المسلسلات الأخرى على شاكلة «الجذور» المأخوذة عن رواية كبرى تحكي تاريخ السود في الولايات المتحدة الأمريكية والممارسات العنصرية الطبقية ضدهم وكفاحهم الجماعي والفردي ضد هذه الممارسات ومن أجل الحرية وحقوق المواطنة.
وعلى ما يبدو فإن الوضع الاقتصادي - الاجتماعي الآن في الولايات المتحدة الأمريكية في أوساط الطبقات العمالية والوسطى لم يعد منبعا للأحلام بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠٠٨، وهو عام وصول الرئيس «باراك أوباما» إلى الحكم، وهي الأزمة التي شبهها كثير من المحللين السياسيين بأزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين التي بدأت في أمريكا وامتدت للعالم كله.
ويقول الكاتب الأمريكي «نيكلاس كريستوف» تحت عنوان «البيض في قاع الطبقات» في جريدة «الهيرالدتربيون» إن الفقر المزمن في أمريكا الآن لا يشكل فحسب تحديا أخلاقيا للولايات المتحدة الأمريكية ولكنه أكثر كثيرا من ذلك ويضيف «ذلك أن تعبير ما تحت الطبقات كان يطلق تاريخيا على فقراء السود، ولكنها الآن بصدد قطاعات من الطبقة العاملة البيضاء وقد انحدرت إلى ما تحت خط الفقر» وهو ما يصفه كاتب آخر بالتداعي بمعنى التآكل، وذلك بعد أن درس مظاهر التفكك الأسري في العائلات العمالية البيضاء مع تآكل قيم الاجتهاد التقليدية في أوساط العمال البيض غير المؤهلين.
ويتوقف «كريستوف» أمام قرية «يام هيل» التي جاء منها، وبدلا من الصورة الرومانسية عن الريف يرى للقرية وجها آخر حيث تتكرر فيها الأحزان والآلام التي سبق أن فرقت أسرا أمريكية سوداء قبل جيلين أو أكثر بسبب البطالة والفقر واليأس.
وتعد المخدرات كارثة حقيقية في الريف الأمريكي، وقد تسببت في تدمير أسر أصبح لها سجل إجرامي لا يستطيع أفرادها بسببه أن يجدوا عملا، وتجري تربية الأطفال على الفتات ويتشردون بينما تندثر نماذج الأسر التقليدية، حيث نجد أن ٤٤٪ من الولادات في الأسر القائمة الآن تأتي من خارج الزواج بينما كانت تشكل فحسب ٦٪ في السبعينات من القرن العشرين بعد أن كان قد ثبت علميا أن الزواج الناجح يؤثر إيجابيا على حياة الفقراء أكثر مما يؤثر حتى على حياة الطبقة الوسطى لأن للطبقة الوسطى ملاذات أخرى ساعة المصائب.
لقد تضاعفت منذ عام ١٩٦٨ أربع مرات نسبة الرجال الذين يجري إخراجهم من العمل من أبناء الطبقة العاملة بيضاء وسوداء وأصبحت الآن تصل إلى ١٢٪.
وكان ليبراليون قد اتهموا الباحث «دانييل باتريك موينهان» بالعنصرية عام ١٩٦٥ حين حذر في تقرير له من نشوب أزمة عميقة داخل الأسر الأفرو-أمريكية، وقد تبين لنا الآن أنه كان على حق إذ أن الأزمة تصيب أيضا أسرا بيضاء من الطبقة الوسطي تسقط من وهدة الفقر واليأس وتفكك الأسرة بينما يتراجع دور الوظيفة كوسيلة للصعود الاجتماعي بسبب انخفاض الأجور وشح الوظائف وبعد أن أصبح ٤٠ مليونا من الأمريكيين يعيشون تحت خط الفقر ومن المؤكد أن هذه الأزمة تنعكس بتفاصيل مشابهة أو مختلفة في كل بلدان العالم الرأسمالي بحكم قوة أمريكا ونفوذها كصاحبة أكبر اقتصاد في العالم، فقد عجزت الرأسمالية عن تجاوز ذاتها فدخلت في أزمات دورية سوف تتكرر.
ولكن هذا كله لن يقضي كلية علي الحلم الأمريكي الذي تظل تغذيه الأفلام والمسلسلات.

رئيس الجمهورية والدستور الجديد

حسين عبدالرازق

رغم أن موعد انتخاب رئيس الجمهورية الجديد لم يتحدد بعد، وسلطاته لم تتحدد حيث لم تبدأ إجراءات صياغة الدستور الجديد، ومن ثم لم يحسم إذا ما كان نظام الحكم برلمانيا أم رئاسيا أم خليطا من النظامين البرلماني والرئاسي.. فمع الإعلان عن فتح باب الترشيح يوم ١٠ مارس القادم، توالى الإعلان عن أسماء العديد من الشخصيات التي قررت خوض انتخابات أول رئيس لجمهورية مصر بعد ثورة ٢٥ يناير. وتضم القائمة عددا من الشخصيات التي أطلق عليها اسم «المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية» والتي أعلنت عن نيتها الترشح لهذا المنصب خلال العام الماضي وبدأت في الحركة داخل وخارج مصر، مثل «عمرو موسى» ود. «محمد سليم العوا» و«حمدين صباحي» و«بثينة كامل» و«عبدالله الأشعل» و«عبدالمنعم أبو الفتوح» و«محمد علي بلال» و«مرتضى منصور» و«أيمن نور» - رغم وجود حكم قضائي يمنعه من الترشيح - و«هشام البسطويسي» الذي كان قد جمد حملته ثم عاد منذ أيام ليعلن إنهاء تعاقده على العمل في الخارج والعودة لمصر استعدادا للترشح للرئاسة ومجدي أحمد حسين ومجدي حتاتة ورغم إعلان «د. محمد البرادعي» عدوله عن الترشح للرئاسة إلا أن أنصاره وبعض القوى السياسية تسعى لإقناعه بالترشح لتوفر عوامل كثيرة لصالحه، وكان اسمه هو أول اسم طرح للترشيح لرئاسة الجمهورية حتى قبل ثورة ٢٥ يناير وخلع مبارك.

وفي الأشهر الأخيرة برزت أسماء مرشحين جدد مثل «أحمد شفيق»رئيس وزراء مصر الأسبق، و«منصور حسن» وزير الإعلام الأسبق ووزير شؤون رئاسة الجمهورية في عهد السادات ورئيس المجلس الاستشاري حاليا، و«عمر سليمان» مدير المخابرات ونائب رئيس الجمهورية لأسابيع قليلة قبل رحيل مبارك، و«حازم صلاح أبو إسماعيل» المحامي والسياسي الإسلامي، و«نبيل العربي» الأمين العام الحالي للجامعة العربية الذي نشرت الأهرام أن هناك مشاورات بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والإخوان المسلمين لترشيحه ونفى العربي هذا الخبر جملة وتفصيلا!، و«أبو العز الحريري» الذي أعلن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ترشيحه ليكون ممثلا لليسار في حالة توافق أحزاب وقوى اليسار عليه، و«خالد علي» مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين ما يقرب من عشرين اسما تردد كمرشحين محتملين في انتخابات الرئاسة لا يوجد إلا ثمانية يمكن حسابهم كمعارضة لنظام حكم «السادات - مبارك» ينتمي خمسة منهم إلى أحزاب سياسية ثلاثة منهم لأحزاب تشكلت بعد الثورة، بينما ينتمي للنظام السابق ستة من المرشحين، وهناك خمسة من العسكريين السابقين وأربعة محسوبين على تيارات الإسلام السياسي، وسيدة واحدة، وقاض.

ويلفت النظر أن الأحزاب الرئيسية في الساحة السياسية بما في ذلك أحزاب الأغلبية في مجلس الشعب لم يحدد أغلبها مرشحيها، فحزب التجمع أعلن أنه لن يرشح أحدا من قياداته وأنه يفضل دعم مرشح ينتمي للقوى المطالبة بدولة مدنية ديمقراطية حديثة يتم التوافق عليه بين هذه القوى، وحزب الوفد لم يحسم قراره ويتردد ما بين دعم منصور حسن أو عمرو موسى أو تقديم مرشح من الحزب، وأحزاب الكتلة المصرية «الديمقراطي الاجتماعي والمصريين الأحرار والتجمع» تتجه لدعم مرشح توافقي، وحزب الحرية والعدالة يقول إنه يريد رئيسا توجهه «إسلامي» دون أن يكون محسوبا على التيار الإسلامي. وهناك رفض عام لفكرة المرشح «التوافقي» الذي تجمع عليه كل الأحزاب والقوى السياسية والتيارات، فهو إجهاض للتحول الديمقراطي وعودة لنظام الاستفتاء على مرشح وحيد، إضافة لاستحالته في ظل التعددية القائمة.

وسيظل عدم الوضوح والضبابية تغلف قضية انتخابات رئاسة الجمهورية، حتى يصدر الدستور الجديد ويعرف الجميع طبيعة نظام الحكم الذي سيتم الاستقرار عليه، وبالتالي سلطات رئيس الجمهورية، خاصة وأن هناك من المرشحين من أعلن بوضوح أنه لن يواصل عملية الترشيح إذا كان الدستور الجديد قائما على النظام البرلماني، وهو منطق صحيح فالتقدم لشغل منصب أو موقع أو وظيفة ما يتطلب معرفة اختصاصاتها وتبعاتها ومسؤولياتها.